

المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم: حالة الدول النامية (الجزائر)

ريموش سفيان
جامعة جيجل.

يشكل المجتمع المدني أحد المفاهيم الأكثر استخداما في الأدبيات السياسية المعاصرة، بما يتوافق ومسار إعادة الهندسة السياسية للدول، ولم يبق فقط مفهوما مرتبطا بالفلسفة المجتمعية الغربية، بل أصبح قيمة مفروضة لتطوير فلسفة الرشادة السياسية والإدارية في إطار القروض الممنوحة من قبل الدول الغربية عبر المؤسسات المالية الدولية. فالعالم الحديث والمعاصر يشهد تحولات عميقة تمس الأنظمة السياسية لدوله، إذ نجد تحول النظام السياسي في أغلب دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث ابتداء من باكستان إلى الفيليبين وانتهاء بأمريكا اللاتينية مرورا بدول القارة السمراء، تحولات نحو ترشيد أنظمة الحكم والتسيير للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة. أساس هذه التحولات هي ثقافة مجتمعية مبنية على جملة القيم والممارسات الصادرة عن البنية التحتية لهذه الدول، ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني، إذ تعتبر مسؤولة عن التنشئة والتوعية السياسية للمواطن عبر النقابة والجمعية والنادي والتعاونية ومراكز البحث... وغيرها.

ولقد طرحت هذه الفكرة في أوساط الباحثين الأكاديميين والمثقفين وتأكدت ك ممارسة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، باعتبار العلاقة الترابطية طردية بين متغيرين رئيسيين: إفساح المجال أمام نشوء منظمات المجتمع المدني وإعطائها الحريات لممارسة أنشطتها ولعب دورها المجتمعي، وإشاعة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع والوصول إلى نمط حكم صالح و رشيد. وباعتبار أن الحكم الرشيد من المواضيع التي لازالت النقاشات بشأنها مفتوحة وفي بداياتها بالنسبة للمجتمعات النامية، حيث لا يزال المفهوم ملفوفا بكثير من الغموض والالتباس سواء لجهة ميلاده أو لهوية انتهائه أو لأبعاده الظاهرة والخفية، فإن هذا المفهوم برز بشكل جلي في تقارير وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية وتقارير البنك الدولي وغيرها من المؤسسات باعتباره: " نمط للحكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم"⁽¹⁾ ولفظ "Good governance" في المعجم الإنجليزي يفيد معنى الرقابة والتوصية والتدبير الجيد، ويلح منظور الليبرالية الجديدة أن المقصود بـ Gouvernance هو الجمع بين الرقابة من أعلى ممثلة في الدولة

باعتبارها الناظم الرئيسي لمبادئ الأفراد والجماعات والمرجعية السياسية والقانونية، والرقابة من الأسفل ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني باعتباره نافذة على ممارسة التداول والمشاركة، تقييم الأداء وتقويمه.

إنه ومن بين القواعد الأساسية التي توفر الحركية للمجتمع المدني هو خلق آليات كفيلة بترسيده أنظمة الحكم، وهذا من خلال إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع التي هي علاقة سيطرة وهيمنة، وتصحيح العلاقة من معادلة صفرية إلى معادلة: لا وجود مجتمع مدني إلا في إطار دولة قوية، فما مدى تأثير المجتمع المدني في ترسيده أنظمة الحكم؟ وهل هناك بادرة لبناء مجتمع مدني فعال (في دول العالم النامي) لترقية وإرساء قيم الحكم الراشد؟ إن تغطية موضوع هذه الدراسة ومحاولة الإجابة عن إشكالياتها. ستم عبر منتظم منهجي من خلال بحث مايلي:

1- مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.

2- علاقة المجتمع المدني بالدولة وأنظمة الحكم.

3- العلاقة بين الحكم الراشد والمجتمع المدني.

4- بإسقاط هذا الإطار النظري على دول العالم النامي، يتطلب المقام التعرض لدراسة موجزة حول طبيعة، واقع وفعالية مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، نموذج مختصر: الجزائر.

1- في مفهوم المجتمع المدني وخصائصه:

أ/ مفهوم المجتمع المدني: من المفيد أن نشير في البداية، أنه ليس هناك مفهوم ثابت، جامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان... حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك، فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته وهو إذن بيئة تاريخية واجتماعية معينة. فاستقراء المنتظم الفكري والفلسفي في مساره التاريخي، يبرز تطور مفهوم المجتمع المدني مند فلسفة أرسطو الذي استخدمه كمرادف للدولة وسماه بالمجتمع السياسي، ثم سيثرون كوصف للدولة المدينة المؤطرة بالدستور والقانون بقوله: "القانون هو رباط المجتمع المدني.." وصولا إلى فلسفة العقد الاجتماعي مع جون لوك، توماس هوبز و جون جاك روسو وطروحات هيغل فيما بعد⁽²⁾.

وظل هذا المصطلح متداولاً في أوساط المفكرين الاجتماعيين الغربيين لأواخر القرن التاسع عشر، ليرز من جديد مع مؤلفات المفكر الإيطالي الماركسي "أنطونيو غرامشي"⁽³⁾ وتسربها إلى الفكر العربي المعاصر بدءاً من ثمانينات القرن العشرين خصوصاً في أقطار المغرب العربي حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لا سيما في الجزائر وتونس⁽⁴⁾ والحقيقة أن شيوع استخدام "المجتمع المدني" قد زاد

من تشوشه واضطرابه، وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيب إلى حد بعيد إمكانية تناوله النقدي، خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي له واستخدامه من قبل قوى ومؤسسات عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة.

ورغم كل هذا، يمكن أن يعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، أو شبكة المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات". يتجه بعض الباحثين إلى استخدام مفاهيم أخرى في الإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني، أو بعض جوانبه ومؤسساته، ومن هذه المفاهيم: المجتمع الأهلي، المنظمات التطوعية، المنظمات غير الحكومية، الحياة التشاركية، القطاع الثالث (باعتبار الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول، ويمثل القطاع الخاص القطاع الثاني)، وكلها تشير إلى مجال عام لحركة الأفراد والجماعات بعيدا عن سيطرة وتدخل الدولة عبر تنظيمات معبرة عن المصالح المجتمعية.

ب- خصائص المجتمع المدني:

إن التعريف الإجرائي المقدم يتضمن مجموعة من الأركان أو العناصر هي:

1-الركن التنظيمي/ المؤسسي: باعتبار أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات التي يشكلها الأفراد أو ينظمون إليها بمحض إرادتهم، ممثلة في الجمعيات الأهلية، الاتحادات والروابط، النوادي واللجان والمنشآت الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية، النقابات المهنية والعمالية، الحركات الشبابية والطلابية، المراكز البحثية غير الحكومية، اللجان الحقوقية والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة. وكل هذه المنظمات تعبر عن قوى وتكوينات وفئات وشرائع اجتماعية، وهي تعمل من أجل تحقيق مصالحها وغاياته.(5)

2- عنصر الطوعية: وهو ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي إعتبار، فهي تؤسس بمحض الإرادة الحرة للأفراد والانضمام إليها يكون طوعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن أو التعليم أو المهنة... وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين منظمات المجتمع المدني والجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استنادا إلى أسس موروثية تقوم على معايير قرابية كالأسرة، العشيرة والقبيلة أو معايير عرقية

كالسلالة والعنصر، أو معايير دينية كالماذهب والطائفة والطريقة(6) . كما يمكن التمييز بينهما وبين التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة.

3- عنصر الاستقلالية عن الدولة: بمعنى ألا تكون خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوظيفها وتوجيه نشاطها، ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال العديد من المؤشرات منها:

- نشأتها: إذ تنشأ في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية في حدود ما يسمح به القانون.

- الاستقلال المالي: وهذا من خلال تحديد مصادر تمويلها، لأن صاحب التمويل هو صاحب القرار، فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي من مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو على بعض أنشطتها الخدمائية أو الإنتاجية ؟

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: من خلال كون المرجعية الأساسية لإدارة الشؤون الداخلية والتنظيمية لهذه المؤسسات هي لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة، فتأسيس قواعد للممارسة الداخلية يستبعد بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، لأن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها وبالتالي إمكانية اختراقها.(7)

4- إطار قيمي أخلاقي: ويتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني من قيم التسامح والقبول بالاختلاف والحوار، التنافس والتعاون، روح المواطنة، ضرورة الرقابة والشفافية في إطار الإدارة الرشيدة.

II- في علاقة المجتمع المدني بالدولة وأنظمة الحكم :

تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور الحكم الرشيد بحيث نعتبر أن التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع المدني في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية في المجال الاجتماعي المستقل عن الدولة، مما يبرر ضرورة وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات بما يتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون، وبما يضمن استقلالها عن أي توجهات إيديولوجية من جانب والارتفاع بمستوى المساءلة من جانب آخر .

ينطلق أنطونيو غرامشي باعتبار أن المجتمع المدني يشكل مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع ، ويسمبها بالدولة الموسعة " أي المنظومة السياسية بشقيها المدني والسياسي ، وبهذا المعنى يقول غرامشي " إن الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني وبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأجزائه ونقاباته وتياراته السياسية ، فإن الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة" (8).

وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية ، فيمكن للمجتمع المدني أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها ، ففي الحالة الأولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة منظمات المجتمع وفئاته المختلفة في صنع القرار أما في الحالة الثانية التي تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية على كل الأشكال التعبيرية عن الرفض ، تبدوا الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها وليس العكس . إن ما تتطلبها المجتمعات المدنية الفعالة هو هامش من الحرية والاستقلالية إزاء الدولة ومؤسساتها ، والحديث عن هذه الفعالية والاستقلالية لا يعني مجال من الأحوال إضعاف دور الدولة ، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية و " ليست تسلطية " أي ديموقراطية .

الديمقراطية التي

مصدرها المشاركة الدائمة والدورية والتمثيلية للمواطنين استنادا إلى مبادئ المواطنة وسيادة الحق والقانون ، وتستند على مؤسسات شرعية راسخة تؤكد القدرة والرشادة على الأداء، هي الوحيدة القادرة على التوزيع التوفيقي للموارد المحدودة على المطالب المتباينة بحكم الانتفاءات الفردية والخصائص البشرية ، وهذا في بيئة المراقبة والمساءلة حسب تصور عالم السياسة والاجتماع ديفيد إستون . إن الدولة في هذه الحالة كما يقول هارولد لاسكي بمثابة " شركة ذات مسؤولية محدودة ، فهي ليست دولة ذات سلطة مطلقة بل ذات سلطة مقيدة " ، وبهذا يرتبط نشوء وبناء المجتمع

المدني بوجود السلطة الديمقراطية، مما يسمح بتأكيد وجود علاقة بين المجتمع المدني وأنظمة الحكم الديمقراطية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل المستلزم أو المشروع السياسي للمجتمع المدني، وجودا واستمرارا وتفعيلا، مما يفرز معطى أساسي وهو أن الأنظمة الديمقراطية والمجتمع المدني قرينان (9). إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في علاقته مع الدولة هو في انتشار سلطة هذه الأخيرة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة و عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد و استقلال المؤسسات الاجتماعية، و قيام حركات تنجيد اجتماعية تحد من مجالات تدخلها، فالدولة هنا في إطار مشروع شمولي "لدولة" المجتمع، مما ينعكس سلبا على أدائها ومردوديتها.

إن سياسة دولة المجتمع قائمة على أنه كلما تنامت و قويت مؤسسات المجتمع المدني و ازدادت فعاليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين و حرياتهم، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة و بدور الوسيط بين الدولة و المواطنين، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني و خفت فاعليتها و توقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين، ليصبح الفرد العادي فاقدًا لفاعليته و يتحول إلى ذات بلا مواطنة و مجرد من حقوقه الإنسانية أو المدنية (10) و من هذا المنطلق تعتمد الأنظمة السلطوية على قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، و الحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها و سيطرتها من خلال:

* تدخل الدولة في رسم و تحديد الخريطة الحزبية من خلال إجازة تشكيل أحزاب معينة و رفض تشكيل أحزاب أخرى، و وضع قيود قانونية و سياسية على نشاطها و هامش حركتها، و حتى إمكانية التدخل في العملية الانتخابية و إلغاء المسار الانتخابي.

* العمل بقوانين الطوارئ و الأحكام العرفية، مما يحول دون السماح بأية أدوار لمؤسسات المجتمع المدني.

* تفكيك النقابات و الاتحادات و المنظمات و جعلها أجهزة ملحقّة بالسلطة و السيطرة عليها أو تكوين مؤسسات بديلة عنها.

* اعتماد آلية التعبئة الجماهيرية من خلال أبنية الدولة المكرسة لكسب التأييد الشعبي مما لا يتيح لمؤسسات

المجتمع المدني المشاركة الحرة و الفعالة، و بالتالي يتم توجيهها لوظائف هامشية و ضيقة.

إن أخطر أسلوب لتحكم الدولة في مؤسسات المجتمع المدني هو الدعم المالي، فإذا كانت للدولة مساهمة في

تمويل هذه المنظمات فإن لها نسبة كبيرة في إتحاد القرارات فيها، بحكم أن قطع تمويلها سبيل إلى زوالها.

إنه و نظرا لعجز هذه الدولة عن البناء السوسيو تنموي، و انتشار الفساد الإداري و السياسي فيها (11)، وفي محاولتها الخروج عن هذه الوضعية المتأزمة، لقيت الدعم المالي والهيكل من مؤسسات بروتين وودز المالية والبرامج الإنمائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مع اشتراط تفعيل منظمات المجتمع المدني المنوط بها المساءلة، الرقابة والشفافية كآليات رئيسية للحكم الراشد.

III - العلاقة بين الحكم الراشد والمجتمع المدني:

إن طبيعة الحكم والمجتمع ليس أمران مستقلان إحداهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان فلكل دولة أو نظام سياسي، المجتمع المدني الذي يتعايش معه ⁽²⁾.

وعلى اعتبار شروط البنك العالمي والمؤسسات الإنمائية في تحديد الحكم الراشد، فلا بد على هذه الأنظمة السياسية من هيكلة ودعم للمجتمع المدني، من خلال تطوير الأشكال التقليدية للتنظيمات الاجتماعية، قصد الحصول على المواطنة، والممارسة الفعلية لها، وكذلك قصد تطوير عملية الانفتاح التعددي والديموقراطية.

إن أغلب المنظمات المدنية المعنية بالإصلاح والتفعيل في إطار الحكم الراشد تفتقر إلى سياسات إدارية ومالية واضحة، وضعفها يتمثل أساسا في:

- * عدم تداول المسؤوليات داخلها.
- * غياب الشفافية حول آليات صناعة القرار فيها.
- * انعدام نشر المعلومات وتوزيعها فيما يتعلق بأوجه الإنفاق المالي بها.
- * تقلص الاستقلالية اتجاه السلطات والجهات المانحة.
- * انخفاض التمثيلية والتجدر وسط المجتمع المدني.
- * غياب الرؤية الإستراتيجية والبعد السوسيو تنموي عند أغلب أشخاص وأجهزة صناعة القرار داخل المنظمات المدنية.

ويتمثل التحدي العويص في العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية للإدارة المحلية، فالكثير من تنظيمات المجتمع المدني لا تتق بالمؤسسات الحكومية، وعلى هذا الأساس يشترط نمط الحكم الراشد شرطان أساسيان هما الشمول والتمكين للمجتمع المدني حيث:

- الشمول: من خلال تشييد هياكل تمكن كل فرد، بغض النظر عن الثروة الجنس والسن والسلالة والدين، من المشاركة بصورة منتجة وإيجابية في الفرص التي تمنحها المجتمعات.

-التمكين : وينطوي على انتاج قدرات جديدة ، وإنشاء مؤسسات فعالية وتعزيز طرق عمل كفيلة داخل نطاق المنظمات المدنية، ويؤدي التمكين إلى تغيير القيم والمعايير المتعلقة بالاحترام بين المجموعات الاجتماعية بحيث لا يهشم أحدها أو يفقدها حق التعبير بسبب التمييز وعليه تصبح منظمات المجتمع المدني ضرورية للقيام بأدوار من قبل " كلب الحراسة " (13)، وذلك للتدقيق ومراقبة ما تقوم به أجهزة الحكم المحلي والمركزي من أعمال والممارسة الضغط ضدها ، وبلا ريب فإن هذا ينطبق على وسائل الإعلام.

وتشير أغلب تقارير الأمم المتحدة الإنمائية ، أن اللامركزية المحلية التي تنطوي على نقل السلطات والموارد المالية إلى سلطات محلية ، تؤدي إلى خلق بيئة مواتية تفضي إلى المشاركة من جانب منظمات المجتمع المدني ، لأن الجمعيات اليوم أصبحت تمارس ضغطها حقيقة لتجسد طموحات المواطن وخاصة لجان الأحياء والمدن . إن الضرورة أصبحت ملحة في إطار الحكم الراشد لملء فراغ الدولة الغائبة بإقامة دولة الحق والقانون التي تخدم الشفافية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية والخاصة مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بمشاركة منظمات المجتمع المدني ، إذ تلعب هذه الأخيرة دور التقييم للأداء و تقويمه ،لتفادي الفساد عبر خلق لجان متخصصة للإشراف والمتابعة ،و المعلومات والأخبار والقدرة على الإطلاع على الميزانيات ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج السوسيو تنموية .

إن أهم معيار لقياس الفعالية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم على قيم الحكم الرشيد هو ما تقدمه من إضافات نوعية ذات أبعاد سوسيو تنموية تمكن من إدراج برامجها داخل الحياة اليومية، كما تقاس من خلال قدراتها التنظيمية و مؤهلات مواردها البشرية و آلياتها التواصلية و أساليبها في تحقيق التفاعل مع باقي القطاعات الأخرى . إن التقارير الراصدة للتنمية البشرية والمتابعة لواقع ومستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعكس الوضع الكارثي والمساوي لوقائع الحريات الخاصة والعامة ،و لوضعية حقوق الإنسان وانخفاض مستويات الدخل ،و ارتفاع نسبة البطالة والتهميش ...ناهيك عن وضعية الأطفال والنساء والمسنين ...هذه العوامل وغيرها تلقى بضالها على أهداف واستراتيجيات منظمات المجتمع المدني ،مما يستهدف ضرورة مراجعة شاملة لأهدافها وأدوارها وأجهزتها لكي تستجيب بفعالية وميدانية لجميع المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضرية وهذا اعتمادا على أدوات وتقنيات الحكم الرشيد كوجود هيئات مرجعية لهذه المنظمات ،ووثائق برامجية واضحة يتم من خلالها الربط بين الأهداف

و الاستراتيجيات و الأنشطة ... و بعبارة أخرى فالأداء المميز للمجتمع المدني وفق متطلبات الحكم الراشد يكون من خلال الاستقلالية عن السلطة والنظام السياسي ، التمويل الذاتي ، عدم التوظيف السياسي ووجود إطار قانوني يحميها . (14) إن أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطي أو شمولي، يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة وتسويتها، ذلك لأن التنظيم يمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد وتفضيلاتهم.

يعتبر مثال بولونيا أحسن تعبير عن دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديمقراطية، حيث أنه أثناء إضراب العمال في 1976م، تأسست لجنة الدفاع عن العمال "KOR" وذلك لمساعدة العمال المضطهدين، بالعمل بعيدا عن الهيكل الرسمي للحزب الحاكم... وقد حفزت هذه اللجنة من خلال نشاطاتها على تشكيل منظمات معارضة للحزب، ومع نهاية السبعينات كان هناك انتشار للحركات والتنظيمات المختلفة، وإشراك المجتمع والطبقات العمالية في تحرير الجو العام لبولونيا، واعتبر ذلك بمثابة القاعدة الحيوية لإعادة تشكيل المجتمع المدني. وفي 1981م حاول الحزب الحاكم سحب الاعتراف الرسمي من هذه التنظيمات، إلا أن ذلك باء بالفشل، وتكررت المحاولات في 1988م، إلى أن اعترف الحزب الحاكم رسميا بعد الدخول في مفاوضات مع حركة "تضامن" العمالية، بهذه الحركة والنقابات الأخرى المستقلة، ومن ثم إجراء انتخابات فازت فيها نقابة تضامن، التي تمثل فرعاً من فروع المجتمع المدني (15).

لكن إذا كان المجتمع المدني في بولونيا قادراً وله دور إيجابي في خلق التحول نحو آليات الرشادة السياسية والإدارية، فإنه في دول أخرى عديدة، فشل نسيباً في ذلك، مثل الدول العربية. لذلك ففعالية المجتمع المدني تختلف من بلد لآخر، حسب العوامل المساعدة له، من طبيعة النظام الحاكم، والفهم الصحيح للمسار المشاركة (16) وطبيعة البيئة الموجه إليها.

دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ أنظمة الحكم العربية: (مثال: الجزائر)

إن استقرار الوضع العربي، يبرز جليا أن الرهان الكبير هو كيفية الخروج من الدولة الريعية في مختلف تجلياتها البوليسية، العقائدية... إلى دولة الإستحقاق (دولة الحق والقانون)، وبالتالي بناء مجتمعات متحررة سياسيا إنطلاقا من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني؟. إن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد أعطيا المجتمع المدني مفهوما مطاطيا غامضا بحكم أن تطوره التاريخي في الفلسفة الإنسانية مرتبط أكثر بالتمدن، مما خلق اشكالية التمييز في الوطن العربي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي. فالحديث اليوم في الدول النامية عموما والوطن العربي بالخصوص يركز أساسا حول المجتمع الأهلي أو الجمعيات الأهلية، أي ذلك الفضاء من التنظيمات التي تنبع وتعمل لأجل المجتمع. والمجتمع الأهلي قائم على تركيبات جموعية عشائرية وظيفية، إذ يشمل مختلف المجموعات الاجتماعية التي تقوم بوظائف خيرية تطوعية، نظرا لغياب الشروط التأسيسية له (غياب الحرية أدى لغياب مجتمع مدني حقيقي)، ولدرجة الفساد السياسي والإداري المتفشي، وغياب الآليات القانونية للرقابة (المساءلة والمتابعة المالية)، والتي تحتاج إلى الشفافية، فلا بد من بناء مجتمع يتضمن آليات إجتماعية وغير مؤسساتية لمحاسبة من يحكم (كحرية الصحافة). ويمكن إيجاز مظاهر الأزمة البنائية للأنظمة العربية كمعوقات لبناء مجتمع مدني عربي غير جمعي وبالتالي إرساء قيم الحكم الرشيد، فيما يلي:

- عدم استكمال عملية البناء المؤسس للدولة.
- ضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها و مؤسساتها.
- غلبة طابع التوتّر والتأزم وفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع.
- التبعية الهيكلية للخارج.
- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.
- لبة الطابع شبه الريعي على عدد من الدول العربية.
- تراكم الفساد السياسي والإداري وخبرات التعثر والفسل.

حالة المجتمع المدني الجزائري

إن قياس قوة الدولة الجزائرية اليوم مرتبط في شقه الاجتماعي بفعالية المنظمات الـ، معوية والمدنية فيها، والمستقرىء للواقع الجزائري يجد الهوة الشاسعة بين الخطاب السياسي المروج لفكرة الحكم الراشد ودور المجتمع المدني (17) والممارسات الرقابية والعقابية على الجمعيات والمنظمات المدنية من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات نذكر منها:

- يسمح قانون 1987 المعدل في 1990 للجمعيات، يسمح للسلطة بمراقبة و تتبع كل أعمال الجمعيات و بالتالي معرفة بدقة كل النشاطات و القائمين عليها و إمكانية توجيهها و احتوائها.

- في ما يخص المقررات تمنح إلى الجمعيات المقربة من السلطة أو التي لا تضر بمصالحها مما يظهر بان السلطة تنتهج نهجا ديمقراطيا بالسماح للمجتمع المدني الانتظام من جهة، و من جهة أخرى تكبل نشاطه بافتقاره للمقر. - تعتبر الدولة هي المصدر الأول و الأساسي في تمويل الجمعيات سواء بطريقة شبه مطلقة او نسبية مما يؤدي بالتدخل المباشر في شؤونها وحتى رفض برامجها، باعتبار أن مساهمات الأفراد لا تزيد عن الأعمال الخيرية المناسبة، بينما يهدف رجال الأعمال وكبار المقاولين والتجار إلى الشهرة من وراء دعمهم المالي لمنظمات المجتمع المدني (18).

- تتولى وزارة الإعلام والثقافة تنظيم حرية الصحافة، وينص قانون صدر سنة 1990 على أن تكون في إطار احترام "الكرامة الفردية، وضرورات السياسة الخارجية والدفاع الوطني". وأصدرت الحكومة سنة 1994 مرسوما يسمح للصحف المستقلة بنشر المعلومات الأمنية المنقولة فقط عن البيانات الحكومية الرسمية التي تبثها وكالة الصحافة الجزائرية" التابعة للحكومة، وتتباين درجة التزام الصحف المستقلة بهذا الأمر الرسمي. وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون الجزائري سنة 2001 والتي تهدد الصحفيين بغرامات كبيرة وبالسجن حتى 24 شهرا إذا "أهانوا" الشخصيات الحكومية أو شوهوا سمعتها، فإن الصحافة الجزائرية حرة نسبيا.

- تشرف "وزارة الداخلية والجماعات المحلية" على نشاط الجمعيات الأهلية الجزائري، وتفرض على العمال تقديم طلب للحصول على ترخيص بتأسيس نقاباتهم، ويفرض قانون النقابات العمالية لسنة 1999 على وزارة العمل إعطاء موافقتها على طلب أية نقابة خلال 30 يوما.

- يجب حصول جميع المنظمات غير الحكومية على ترخيص من وزارة الداخلية، وللوزارة سلطة حل أي حزب سياسي، ويحظر القانون على الاتحادات والنقابات الارتباط بالأحزاب السياسية، وللمحاكم سلطة حلالاتحادات والنقابات، ويعطي هذا التدخل مثلا على عدم وجود فصل حقيقيين السلطات في الجزائر.

— يفرض قانون الطوارئ لسنة 1992 والأوامر والنواميس الحكومية المصاحبة له، بعض القيود على حق الاجتماع الذي يكفله الدستور، وتم في 2001 سن قانون يمنع المظاهرات في الجزائر العاصمة، وفي هذا تضيق لمجال وحرية التعبير.

— إذا كنا نعني بـ"المجتمع المدني" الجزائري التنظيمات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بنوع من الخدمة للمجتمع ككل، فأين سنضع الجمعيات الإسلامية الخيرية المستقلة عن الدولة التي تقوم بخدمة المجتمع أثناء الكوارث الطبيعية، خدمة قد تفوق في فعاليتها واتساعها عمل الدولة وأجهزتها؟ وأين سنضع "الجمعيات الأهلية"، ك نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين وجمعيات الطلاب، حين تسيطر عليها، وبواسطة الانتخابات، العناصر الإسلامية وهي معارضة للدولة، مقاومة لهيمنتها على المجتمع؟ هل نعتبر مثل هذه التشكيلات الاجتماعية - في مثل هذه الأحوال - من مكونات "المجتمع المدني" أم نضعها خارجه؟

في الحقيقة، لا يمكن الحكم على المجتمع المدني الجزائري انه فعال ام لا، بحكم الفترة الزمنية القصيرة التي تأسس فيها والظروف التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

إن التنمية والحكم الصالح في الجزائر يمكنهما السير معاً إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً. أما القاعدة فهي التداخل والتواصل ما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود. ولهذا فإن مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة وفي ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

يلعب المجتمع المدني التعددي والنشط دوراً مهماً في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية وعاملاً حيوياً في تعزيز الديمقراطية الليبرالية والحكم الرشيد. ولقد كان انبعاث المجتمع المدني عاملاً حاسماً في تفسير عمليات الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة - الطلاب، النساء، نقابات العمال، الجماعات الدينية، أنصار البيئة، الجماعات القبلية، الفلاحون، المهنيون - في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وبعض أجزاء آسيا وأفريقيا إلى تنامي عمليات الديمقراطية وإصلاح أنظمة الحكم فيها.

لقد أصبحت مراجعة مفهوم المجتمع المدني وفعالياته ضرورة حتمية على ضوء تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة فيما يتعلق بتوجهات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية. فمن جملة الممارسات التأديبية والعقابية ضد مؤسسات المجتمع المدني العربي، فرض القيود على الجمعيات الخيرية وما يرتبط بها من نشاط أهلي و تطوعي بدعوي أنها تقوم بتمويل جماعات العنف و الإرهاب، فضلاً عن الضغوط الأمريكية على بعض الدول العربية لاتخاذ إجراءات ضد أحزاب سياسية مشروعة، أو لتشديد القيود على حرية الصحافة، باعتبار انتقاداتها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بمثابة تحريض على العنف، الكراهية والإرهاب، واللجوء حتى إلى مطالبة هذه الدول بتعديل وتغيير برامجها التعليمية ذات الأبعاد الحضارية، في إطار مشاريع الإصلاح وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير (الجديد). والمفارقة التي تبدو جلية هنا في أن آليات الحكم الراشد ومن بينها تفعيل المجتمع المدني، هي آليات غربية من المنظار الأمريكي، والممارسات الرقابية والعقابية ضد هذه المؤسسات صادرة عن نفس الطرف. وكل هذا يؤدي إلى تلغيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو على الأقل قطاعات منه، وهذا في غير صالح التطور الديمقراطي، باعتبار أن إقامة علاقة صحية وصحيحة بين الدولة ومجتمعها هو من المرتكزات الأساسية لأي تحول نحو فلسفة الحكم الرشيد. إنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نلاحظ توجها إلى تنميط المجتمع المدني (على النمط الغربي) ليصبح المشكل المطروح هو الخصوصيات المحلية للمجتمعات العربية؟.

الهوامش :

¹ من هذا التعريف يبرز أن الحكم الرشيد ينطوي على أبعاد ثلاثة: بعد سياسي تمثيلي يقوم على حكم القانون والمساواة في المشاركة والفرص، وعلى المساءلة والرقابة، وبعد تقني يتعلق بالكفاءة والفعالية، وبعد اقتصادي اجتماعي يتعلق بتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة لصالح الأجيال الراهنة واللاحقة.

2. حاول كل من روسو ولوك وهيجل أن يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية "انتقال" و "خروج" التجمع البشري من حالة إلى أخرى، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل مجتمع بشري خرج وانتقل من حال الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد، لمزيد من التفاصيل أنظر: فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 43.

³ -ارتبط مفهوم المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي بنضالات الطبقة العاملة والدور الذي يجب أن يقوم به الحزب الثوري في ظل هذا المجال، من أجل تخلص المجتمع المدني الممثل أساساً في الطبقة العاملة، عن سلطة الدولة عبر المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية، لمزيد من التفاصيل أنظر: كريستان كون "حول مصطلح المجتمع المدني"، ترجمة عدنان جرجس، مجلة الثقافة العالمية، العدد 07، يوليو، أغسطس، 2001، ص 38.

⁴ -أنظر: كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني. دار الأهالي، دمشق، ط 1، 1998، ص 73.

⁵ -لمزيد من التفاصيل أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الجديدة في دراستها. ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 38.

⁶ -هذا التمييز لايعني بالضرورة أن المجتمع المدني لا يضم تنظيمات تعبر عن تكوينات إرثية/ تقليدية، ولكن مع تطور المجتمع المدني بمعناه الحديث، يضعف دور هذه التنظيمات ويصبح ثانوياً، حيث يزداد انخراط الأفراد في مؤسسة وتنظيمات تقوم على معايير إنجازيه حديثة، أين تصبح المواطنة بديلاً عن الولاء العشائري. لمزيد من التفاصيل أنظر نفس المرجع السابق، ص 160.

⁷ -أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 34-35 (بتصرف)

⁸ - كريم أبو حلاوة، مرجع سابق ص 83

⁹ -ما يؤكد طردية العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية الاعتبارية التالية:

-إن تنظيمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة، فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة، و تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات المجتمعية.

-تقوم تنظيمات المجتمع المدني على تدريب أعضائها على المشاركة، إعداد و تربية الكوادر و التنشئة المجتمعية السليمة.

-إرساء قيم المواطنة من خلال فتح المجال لبدائل طوعية عن الولاءات و الانتماآت الوراثية التي لا تنتج إلا انقسامات و صراعات داخلية .

-استناد كل من الديمقراطية و المجتمع المدني إلى قيم التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعدد و الاختلاف، سيادة القانون و دولة المؤسسات.

لمزيد من التفاصيل راجع: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 194 - 195

¹⁰ - انظر في هذا الصدد أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ص 132-137

¹¹ - يعرف البنك الدولي الفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، ويقسم الفساد إلى صغير وكبير، حيث الأول يعني الحصول على الرشوة أو العمولة المباشرة واستغلال للوظيفة والثاني يحدث على المستويين البيروقراطي والسياسي ، أي حين تختلط التجارة والإمارة بتعبير ابن خلدون .

¹² - برهان غليون " بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية " مجلة نقد، العدد 7 ، 1994 . ص 12

¹³ - للمزيد من التفاصيل أنظر : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " إشراك المجتمع المدني في تحسين

أسلوب الإدارة المحلية " الدورة العشرون : نيروبي (4-8 أبريل 2005)

¹⁴ - لمزيد من التفاصيل راجع :

Saika coulibaly , participation citoyenne , bonne gouvernance et développement durable , les conditions de la durabilité social des actions de développement . colloque international , -8- Ouagadougou . 2003 .

¹⁵ - Mhchel Bernard, A civil Society and Democracy,transitio in east-Europe, political Quarterly,vol 108 N° 2- 1993 PP(31-37-.

¹⁶ . نجد أليكس دي ثوكفيل في ملاحظاته الأولى حول الديمقراطية في أمريكا، كان أول من أشار إليه، تلك العلاقة التكافلية والتقوية المتبادلة بين المشاركة في المجتمع المدني والمشاركة في الحياة السياسية. ومثاله في ذلك "المنظمة النسائية الأرجنتينية Conciencia " التي لم تكن تسعى فقط إلى تعليم المواطنين، بل كانت تهدف أيضا إلى تطوير مقومات المشاركة الديمقراطية والإتحاد بناء على قيم الحاجة للتسامح ولإحترام آراء الآخرين، للتوصل إلى حلول توفيقية وسطى، فوضعت منظمة "conciencia" برنامجا للدخول إلى المدارس وبرنامجا للإتحادات الشبانية...وقامت بتنشئة وتدريب قادة الاتحادات في كافة أنحاء الأرجنتين،وفي هذا حسب المنظمة بناء للعمود الفقري لمجتمع ديمقراطي...وكذا الحال بالنسبة لمنظمة "KABATID" و "PARTICIPA" في الفيليبين والشيلي على التوالي. لمزيد من التفاصيل راجع: لاري دايمون، الثورة الديمقراطية:النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي. ترجمة: سمية عبود، دار الساقي، لبنان، 1995، ص ص 18-21.

- ¹⁷- في إحدى المناسبات الوطنية، صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قائلاً: "لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون، وبدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن ان يكون الحكم راشداً إطلاقاً بدون رقابة شعبية...".
- ¹⁸- لمزيد من التفاصيل، انظر جلالى عبد الرزاق، بلعادي ابراهيم، "الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي". المستقبل العربي. العدد 314. ابريل 2005. ص ص 135-146.
-